

# إغلاق ملف شهداء «هبة أكتوبر» عنوان آخر من عناوين التمييز ضد فلسطيني الـ ٤٨ الكيان الصهيوني يجير أنظمتهم وقوانينهم وموازنته ضد الفلسطينيين أصحاب الأرض

القدس / مها عبد الهادي

القضائي للحكومة آنذاك إعادة النظر في قرار «ماحاش»، وتعيين لجنة خاصة من النيابة العامة لمراجعة ملفات التحقيق ثانية والتي لم تكن أكثر نزاهة كونها تخضع لسلطة «عيران شندار» المدعي العام، والذي ترأس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وحدة التحقيق مع الشرطة ويتحمل المسؤولية المباشرة عن إخفاقات «ماحاش»، وعن عدم فتح التحقيق بشكل فوري مع أفراد الشرطة بعد القتل مباشرة.

وتعقياً على قرار المستشار الصهيوني «مزوز» قال عضو الكنيست أحمد الطيبي رئيس الحركة العربية للتخيير إن «قرار المستشار القانوني للحكومة الصهيونية جسد كتلة واحدة بشعة من الدفاع عن القتلة من الشرطة، ولم يعكس أبداً أية محاولة مهما كانت بسيطة في البحث عن الحقيقة التي أشارت إليها لجنة التحقيق الرسمية (أور)، والتي لم تترك مجالاً للشك بأن قتلاً غير مبرر قد وقع، وأن هذا القتل نفذته عناصر من الشرطة تربت على كراهية العرب والتعامل معهم على اعتبارهم أعداء».

وتابع بأن (مزوز) بقراره هذا قد دق المسمار الأخير في نعش توصيات لجنة (أور) التي حاولت جهات رسمية وقضائية تضييقها من محتواها على ما فيه من ضعف، دفاعاً عن جرائم بشعة ارتكبتها منتسبون من الشرطة ضد شباب عرب عزل باسم الدولة العبرية.

وكانت اللجنة الأولى التي عالجت قضية «شهداء هبة أكتوبر» هي «لجنة أور» التي أصدرت وثيقة هي الأولى رسمياً التي تتناول بشكل مباشر العلاقات القائمة بين الدولة العبرية والمواطنين العرب كجماعة. وكانت «لجنة أور» قد أوصت بفتح تحقيق ضد أفراد الشرطة وحرس الحدود الصهيوني المتورطين بقتل الشبان الفلسطينيين بدم بارد، إلا

نابعا من عقلية العسكرتاريا والانعطاف اليميني الحاذ في الشارع والمؤسسة الصهيونيين. فرجال الشرطة والأمن والعسكر في الدولة العبرية هم «مفخرة»، النظام الصهيوني العنصري، وهم ربما الجسم الوحيد الذي يحظى بإجماع الشارع الصهيوني، فلا يستطيع مستشار قضائي ضعيف نسبياً مثل «مزوز» أن يسير عكس هذا التيار المتنامي داخل الأوساط الصهيونية، فكان القرار بإغلاق الملفات، وعدم محاكمة المسؤولين عن تلك الأحداث، الأمر الذي يشجع التمييز على خلفية قومية، ويهدد بتمزيق نسيج العلاقات بين العرب والصهاينة داخل الدولة العبرية.. ذلك النسيج الأخذ خيوطه بالتآكل بعد كل هذه الشرعة الظالمة ضد الجماهير العربية التي تثبت بشكل قاطع بأنه لا عدالة ولا عدل في الدولة العبرية، وخاصة عندما يكون المتهم يهودياً والصحية عربياً.

## لجان متواطئة

تقرير «مزوز» لم يكن الأول الذي بحث في «هبة أكتوبر». فقد سبقتها وحدة التحقيق مع الشرطة «ماحاش» التابعة لوزارة القضاء الصهيونية التي أصدرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ تقريراً قررت فيه إغلاق جميع ملفات التحقيق ضد أفراد الشرطة المسؤولين عن قتل المواطنين العرب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بادعاء عدم وجود أدلة كافية.

وفي أعقاب إصدار هذا التقرير، ونتيجة للضغط الجماهيري، قرر المستشار

لم يكن مستهجناً القرار الأخير الذي أصدره المستشار القضائي للحكومة الصهيونية «ميني مزوز» في شهر كانون ثاني/يناير ٢٠٠٨، والمتمثل بتوصية تنص على عدم تقديم لوائح اتهام ضد أي من رجال الشرطة والأمن الصهاينة الذين تسببوا في عام ٢٠٠٠ بقتل شهداء هبة القدس والأقصى الثلاثة عشر في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٤٨، وخصوصاً أن توصياته لم تخرج عن نطاق ما اتخذها سابقوه من لجان تحقيق مماثلة تتابع تشكيلها منذ عام ٢٠٠٠.

والرسالة الواضحة التي وجهها تقرير «مزوز» الذي صدر قبل أيام قليلة من نشر تقرير لجنة «فيوغراد» كانت عملياً موجهة إلى أفراد الشرطة بأن لا يترددوا في قتل العرب، فكل واحد منهم يقتل عربياً يحظى بحماية الجهاز القضائي الصهيوني ما ينسف من الأساس الادعاء بأن الجهاز القضائي الصهيوني مستقل عن السياسات الرسمية.. فالعنصرية هي بوصلة القضاء وأجهزة ما يسمى المحافظة على القانون في حالات المواجهة بين المواطنين العرب والشرطة.. والقرار أصلاً كان

